

Distr.: General  
17 November 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالتان متطابقتان مؤرختان 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم قبل انعقاد المشاورات المقبلة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006). فلا بد أن تُنقل الحقائق عن الواقع في جنوب لبنان إلى مجلس الأمن بدقة لكي يقيّم الحالة السائدة فيه تقييماً فعالاً ويكتسب فهماً شاملاً وموثوقاً لأنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقيود التي يفرضها حزب الله على حرية تنقلها وإمكانية وصولها.

فعلى مدى الأشهر الماضية منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره 2539 (2020)، واصل حزب الله، الذي يعمل بالوكالة عن إيران في لبنان، تغلغله ووجوده العسكري دون عوائق بجنوب لبنان في جميع أنحاء منطقة عمليات القوة المؤقتة، بما في ذلك على امتداد الخط الأزرق، في انتهاك صارخ لقراري مجلس الأمن 1701 (2006) و 1559 (2004).

وهذا الوضع الخطير يشكل تهديداً لا لإسرائيل ومواطنيها فحسب، بل أيضاً لشعب لبنان، الذي يتخذ منه حزب الله دروعاً بشرية لحماية ترسانته التي تضم أكثر من 130 000 من الصواريخ والبنية التحتية العسكرية. ويتستر حزب الله على هذه الأصول والعمليات العسكرية ويستخدم منظمات غير حكومية وهمية ومنظمات دولية شرعية كواجهة لأنشطته الخبيثة وغير المشروعة.

ويتمادى حزب الله في تشغيل العديد من المنشآت والمواقع العسكرية على امتداد الخط الأزرق. وعادة ما يقوم بتسيير دوريات في المنطقة، وجمع المعلومات الاستخباراتية عن أنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي، والتأهب لشن هجمات على الجنود والمدنيين الإسرائيليين. وعلاوة على ذلك، يحرم حزب الله القوة المؤقتة بشكل ممنهج من قدرتها على تنفيذ ولايتها وذلك بتقييده حرية تنقلها واعتبار المناطق العسكرية "ممتلكات خاصة" فيما يبدو، في محاولة لإخفاء نشاطه على مرأى من الجميع، وضمان استمرار تعزيزاته العسكرية، والحيولة دون وصول القوة المؤقتة إلى المواقع التي تُستخدم في الأغراض العسكرية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير التي تناولها تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 17 حزيران/يونيه إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/2020/1110)، سجل جيش الدفاع الإسرائيلي 293 دورية استطلاع قام بها حزب الله على مقربة من الخط الأزرق. وكانت هذه الدوريات مؤلفة من أفراد معروفين يمرون من مسارات وطرق مألوفة في تضاريس المنطقة، ومجهزة



بمعدات استطلاع متطورة، كالكاميرات المزودة بعدسات الالتقاط والمناظير العالية الدقة. ويرتدي عناصر حزب الله الذين يقومون بهذه الدوريات الزي المدني ويستخدمون المركبات المدنية، إلا أن هوياتهم واضحة من كيفية سلوكهم ومعداتهم وأعمالهم. ولا يتردد حزب الله، عندما يعترضه أفراد القوة المؤقتة، في مهاجمتهم والاستيلاء على معداتهم ومنعهم من تسيير الدوريات وتنفيذ ولايتهم.

وإضافةً إلى هذه الحوادث، سجل جيش الدفاع الإسرائيلي 163 حالة لأفراد مسلحين يوجدون في جنوب لبنان و 16 حادث من حوادث الرشق بالحجارة قام بها لبنانيون عبر الخط الأزرق باتجاه الأراضي الإسرائيلية، وأبلغ عن تلك الحوادث خلال الفترة نفسها.

وترد في مرفق هذه الرسالة خريطة تبين الحالة الأمنية الهشة في جنوب لبنان بسبب أنشطة حزب الله في قلب منطقة عمليات القوة المؤقتة (انظر المرفق). وهذه الخريطة، التي استُند في رسمها إلى تقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) لا غير، هي نسخة مستكملة من تلك التي وُجّهت إلى مجلس الأمن والأمين العام في رسالتي المؤرخة 25 آب/أغسطس 2020.

وتبين الخريطة أهم هجوميين شتّهما حزب الله على الجنود الإسرائيليين والمواقع الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة:

- 1 - في 27 تموز/يوليه 2020، أحبط جيش الدفاع الإسرائيلي هجوما لفرقة من مقاتلي حزب الله المسلحين كانوا قد عبروا الخط الأزرق في منطقة جبل دوف وتسَلَّلوا إلى الأراضي الإسرائيلية، في محاولة لمهاجمة موقع تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي.
- 2 - في 25 آب/أغسطس، أطلق مقاتلو حزب الله النار على قوات الدفاع الإسرائيلية المتواجدة على مقربة من قرية المنارة الإسرائيلية.

ولولا رد قوات الدفاع الإسرائيلية الدفاعي الذي اتسم بضبط النفس، لكان من السهل أن يؤدي هذان الحادثان إلى تجنُّد الأعمال العدائية على نطاق واسع بين الطرفين. ويشكل هذان الحادثان دليلاً على الحالة المضطربة وتزايد احتمالات سوء التقدير والتصعيد الناجمين عن تجاهل حزب الله المستمر والمفتوح لقرارات مجلس الأمن.

وتوضح الخريطة أيضا المواقع التي قُيِّدت فيها حرية تنقُّل القوة المؤقتة، أو حُرمت فيها تماما من إمكانية الوصول إلى المواقع، استنادا إلى المواقع المشار إليها في آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2020/1110). والإشارة إلى بعض هذه المواقع في التقرير أكثر من مرة تبيِّن بوضوح أن هذه الهجمات وأعمال التخويف والقيود التي تُفرض على التنقل ليست من قبيل الصدفة، بل تشكِّل جزءا من استراتيجية متعمدة أوسع نطاقا تتم عن سابق إصرار وترصد.

وأود أن أكرر تأكيد أن إسرائيل لا تريد التصعيد. غير أن تعزيزات حزب الله وأنشطته العسكرية المستمرة في جنوب لبنان تتطوي على خطر شديد يندرج بالتصعيد على امتداد الحدود الشمالية لإسرائيل، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انعكاسات بغیضة وآثار إقليمية واسعة النطاق.

وفي ظل هذه الحقائق، أود أن أشدد على ضرورة تقديم عرض دقيق للحالة الراهنة السائدة في جنوب لبنان إلى أعضاء مجلس الأمن خلال المشاورات المتعلقة بتنفيذ القرار 1701 (2006)، وذلك لضمان إجرائهم مناقشات واتخاذ إجراءات مستتيرة، عند الضرورة.

وأهيب بمجلس الأمن أن يطالب القوة المؤقتة والسلطات اللبنانية باتخاذ إجراءات ملموسة تكفل أن يكف حزب الله عن انتهاكاته المتكررة والمستمرة للقرار 1701 (2006)، التي قد تعرّض المنطقة لعواقب وخيمة.

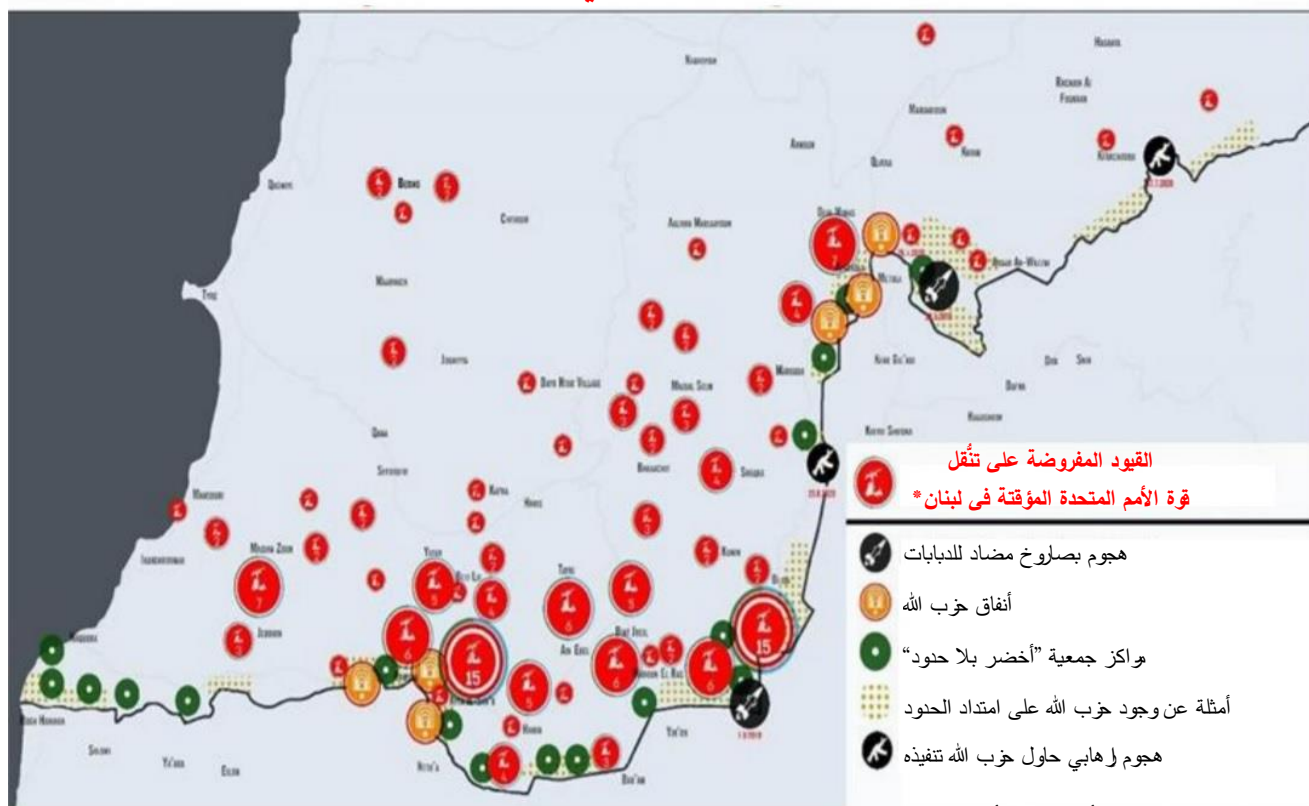
وأود كذلك أن أكرر التأكيد على ضرورة إمداد القوة المؤقتة بالوسائل التي تمكنها من تنفيذ مهمتها الأساسية والاضطلاع بولايتها بفعالية، بما في ذلك اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان عدم وجود أي جماعات مسلحة غير الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تعمل في جنوب لبنان.  
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جلعاد إردان  
السفير  
الممثل الدائم

مرفق الرسالتان المتطابقتان المؤرختان 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الموجهتان إلى  
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

آخر تحديث: 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020

**وجود حزب الله ونشاطه في جنوب لبنان**



\* بناء على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة  
(2007-2020) عن تنفيذ القرار 1701